الدكتور طارق اسماعيل

النزيف الكفائي العربي

يعاني وطننا العربي عموما حالات في التخلف تتفاوت نسبيا من جزء الى اخر ، ولمواجهة ذلك ينبغي القيام بمسح عام لمشاكل المجتمع الرئيسية بمختلف انواعها وتحليلها علميا ووضع الحلول المناسبة لها مما يتطلب كادرا ذا خبرات عملية متخصصة متقدمة ومركزية في المعالجة .

وعلى الرغم من امكانية تحقيق الشرط الاول ، فان الشرط الثاني ـ واقصد مركزية المعالجة ـ امر صعب على الصعيد الزماني القريب اللهم الا اذا ـ وبقدرة قادر ـ انبثقت هيئة عربية شاملة تمتلك صلاحيات تتعدى الحدود القطرية وهو امر ممكن التحقيق اذا تعايشت الحكومات العربية جميعا وتعالت على الخلافات السياسية واتفقت على التعاون المثمر في هذا المجال ، ولما كان هذا مغلفا ببعض الصعوبة فان ايكال الامر الى الكيانات القطرية كفيل ببناء المراحل الاولى للحل ومما يساعد على ذلك تحرر الاداة السياسية لعديد من الاقطار العربية واتجاهها المنظم لمعالجة التخلف ضمن حدودها .

ان مسافة الالف ميل تبدأ بخطوة واحدة ، والخطوة الاولى في معالجة التخلف هو الوعي بالحاجة الى الكفاءة العربية المغتربة وتشريع القوانين الخاصة بحمايتها وجذبها .

احصاءات وارقام :

ورغم ان عدد المغتربين العرب من ذوي الكفاءات غير معروف ضبطا فان التقديرات تصل الى عشرات الالوف وبالضرورة فانهم يكونون النخبة الممتازة من ابناء الوطن العربي لاسباب عدة اهمها :

تكيفهم الحضاري للعيش في المجتمعات الارقى ودخولهم ميدان المنافسة الصعبة مع مواطنيها وتكافؤهم فيها اضافة الى تحصيلاتهم الثقافية العالية . ويلاحظ المتتبع ايضا بان العدد بدأ يزداد تدريجيا منذ منتصف الخمسينات وبطريقة تصاعدية حتى اليوم ، وعلى الرغم من محاولات عدم التشجيع في الاسواق العالمية نتيجة الركود الاقتصادي الذي حل في الغرب في السنين الماضية فان عدد النازحين من ذوي المواهب العرب مما يزال تصاعديا كما ورد في دراسة الدكتور ميخائيل سليمان في هذا المجال (١) . حيث ان عدد المهاجرين الى الولايات المتحدة الامريكية من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٩ قد وصل الى ٤٣٬٨١٨ موزعين بالشكل التالي :

العراق	:	٥٬٤٣٦
الاردن وفلسطين	:	١١٬٧٠١
لبنان	:	٢٫١٩٥
سوريا	:	٣٬٨٠٤
المغرب (مراكش)	:	٣٬٥٥٦
مصر	:	١٣٬١٢٦

ويحدثنا الدكتور سليمان بان عدد المهاجرين الى امريكا في ستة اشهر فقط في عام ١٩٦٩ قد قارب العشرة الاف عربيا ونسبة اصحاب الحرف المهنية او المدراء هي كما يلي :

العراق	:	١٨٪
الاردن وفلسطين	:	١٢٬٤٪
لبنان	:	١٦٬٤٪
سوريا	:	٢٠٪
المغرب (مراكش)	:	١٣٪
مصر	:	٤٢٬٢٪

يتضح من النسب اعلاه ان امريكا استورت ربع مجموع مهاجريها في عقد واحد خلال ستة اشهر ولو القينا نظرة اخرى الى كندا لوجدنا بان النسبة أعلى بكثير منها في امريكا وذلك لاسباب عديدة على رأسها مطاطية وسهولة الاقامة لذوي المهارات والتشجيع الذي يلقاه المغترب من السلطات الكندية ودوائر الهجرة فيها ، هذا بالاضافة الى قلة متطلبات الهجرة قياسا لقوانين ومتطلبات الهجرة الامريكية :

(1) Michael W. Suleiman. "The Reportation of Arab Elites", in Middle East Rorum, Vol. XLVII Nos. 3 and 4 (Autumn and Winter, 1971), PP. 81—87.

ونظرة اخرى الى نظام الرعاية الطبية البريطانية قد يأتي بنتائج لا تصدق عن الاطباء العرب الموجودين هناك !!. فثمة تقديرات ـ غير رسمية طبعا ـ تؤكد بأن خمس الاطباء العرب الذين درسوا في بريطانيا قد امتصهم المجتمع البريطاني نفسه . والمثل صحيح بالنسبة لفرنسا والمانيا الغربية .

ولو نظرنا الى البلاد الاوروبية الاخرى لوجدنا نماذج كثيرة من المثقفين والمهنيين العرب موزعين هنا وهناك وفي جيوب لا يمكن ان يصدقها المنطق . ترى ماذا حصل ؟ ولماذا هذا الاغتراب وعلى الاخص لهذه النخبة الممتازة من مواطنينا ؟ وهل ان التشريعات التي شرعها المشروع نهائية ! ؟ وبصيغة اخرى هل اكتسبت هذه التشريعات صفة الكمال والقطعية ؟ ان اي جواب لهذين السؤالين يقتضي تقصي اسباب النزيف الخبري العربي اولا والنظر نقديا الى القوانين المشرعة لهذا الغرض لان الدخول من الباب اكثر ضمانا من القفز من النافذة كما هو معروف .

على طريق الحل :

ثمة حقيقة اساسية ينبغي اقرارها في هذا الصدد وهي ان العراق كان اول الاقطار العربية التي اهتمت بظاهرة النزوح هذه وخاصة في السنوات الخمس الاخيرة وليس بغريب عليه ذلك ، فعمليات التغير الشاملة الجارية على مختلف الاصعدة الحياتية للفرد من جهة والمجتمع من جهة اخرى والصيغ الانفجارية لقرارات ثورة تموز السياسية المجيدة تتوافق منطقيا وذلك ، فاتخذت العديد من الخطوات الجدية بهذا الخصوص واولها قانون عودة ذوي الكفاءات العلمية الى الوطن رقم ١٨٩ والذي تبعه قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٩١ والصادر بتاريخ ٣٠ ـ ١١ ـ ١٩٧٢ والذي اعقبه القانون الشامل رقم ١٥٤ الصادر في ٤ ـ ١١ ـ ١٩٧٤ ولعل من يتأمل نصوص هذا القانون يجد ـ تحفيز الخبرات وحثها على العودة الى الوطن مراعيا الناحية المالية قدر الامكان ـ كما تبعت ذلك اجراءات اخرى على ذات الطريق حيث تم تشكيل لجان معينة لهذا الغرض واتجاه النية الى عقد مؤتمر لكافة المغتربين المعنيين العرب ببغداد اضافة الى الاصلاحات التي ادخلتها على المؤسسات العلمية لجعلها مواكبة للمرحلة السياسية التي يجتازها القطر خاصة والوطن العربي عموما وقد حظيت الجامعة باهتمام خاص فتشكلت فيها لجنة باشراف رسمي عالي للنهوض بها ورفع مستواها العلمي . كما تم ارسال وفد رسمي للطواف باوروبا واميركا والاجتماع بالجاليات العربية وحث الكفاءات العربية على العودة الى الوطن .

خزان الداء :

لقد قدر لي ان اقضي فترة تفرغي في العام الماضي ببغداد مدرسا في الجامعة وقد قمت خلالها بدراسة مسحية اولية شملت (١٥١) عراقيا من حملة الشهادات العالية الذين عادوا الى الوطن بعد ان قضوا سنوات دراستهم في الخارج فعين اغلبهم في الجامعة ووزع الباقون على اجهزة الدولة ومؤسساتها . انا لا ازعم ان دراستي كانت منهجية ١٠٠ ٪ وان النتائج التي حصلت عليها قطعية ولكني استطيع ان أزعم انني حصلت على مفاتيح عامة تخدم بحث المشكلة لا سيما وانها قادتني الى خزان الداء هذا . كما لا بد من ان اعترف في البداية ان الاسلوب الذي اعتمدته في الدراسة لم يكن على شكل الاستفتاء او الاستبيان المألوف وانما كان على هيئة اسئلة وجهتها بشكل غير مباشر ثم جمعتها ووزعتها واحصيتها مركزا فيها على تثبيت درجاتهم العلمية ونوع الدراسة واسباب العودة وبقاء زملائهم في الخارج والتجارب المريرة لديهم ومقارنتها بما حصل عليه زملاؤهم المغتربون في الخارج ومدى استقرارهم في الوطن .

* *

تتوزع عينة البحث حسب فترة البقاء في الخارج بحسب الجدول التالي :

جدول رقم (١)
مدة البقاء

قطر الدراسة	١ ـ ٣ سنة	٥ ـ ١٠ سنة	١٠ ـ ؟ سنة
الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية	١٦	٩	٢
اميركا الشمالية	١٩	٣٨	٢٦
اوروبا الغربية	٨	١١	١٢
المجموع	٤٣	٥٨	٥٠

والجدول رقم (٢) يثبت تحصيلهم العلمي واقطار دراساتهم :

جدول رقم (٢)
الشهادات او ما يعادلها

القطر	الماجستير	الدكتوراه	المجموع
اميركا	٥٦	٢٧	٩٢
الاتحاد السوفياتي واقطار الكتلة الشرقية	١٣	١١	٢٧
اوروبا الغربية	٢٢	٩	١١
المجموع	٩١	٦٠	١٥١

ولو دققنا في النتائج لحصلنا على ما يلي :

١ ـ ان ٢٧ ٪ فقط من الذين درسوا في اوروبا الغربية تذمروا من المعاملة التي لاقوها هناك في التمييز بين الاجنبي وزميله المواطن فذكروا بأن هناك تمييزا لمصلحة المواطن وذكروا بأن التمييز يكون موجها ضد العرب بصورة عامة . هذا وان المنافسة الصناعية على الوظائف المهنية تكون فيها الاولوية لمواطني البلد على الرغم من عدم تمتعه بكفاءة المنافس الاجنبي فدفعوا الى العودة للوطن ولو قدر لهم الحصول على عمل مناسب لكان العكس .

٢ ـ ان جميع الذين درسوا في الاتحاد السوفياتي ذكروا انه لم يكن في وسعهم البقاء في الاتحاد السوفياتي والاقطار الاشتراكية لان تلك الحكومات تشجع عودة هؤلاء حال انتهاء تعليمهم وذكر ٣٠ ٪ انهم كانوا يفضلون البقاء في بلدان دراستهم للتدريب بعد التخرج او الاشتغال في بلاد اخرى لو تسنى لهم ذلك .

٣ ـ ٢٤٪ من هؤلاء الذين درسوا في الولايات المتحدة لم يكن بوسعهم البقاء هناك لاسباب قانونية تتعلق بقوانين الهجرة الاميركية التي تحظر على من ينهي تعليمه وتدريبه البقاء والعمل اذا كان يحمل سمة دخول خاصة بالطلبة المبعوثين . خمسة عشر منهم ذكروا بانهم يفضلون البقاء في أميركا ، اما للتدريب او للادخار ،وبعد ذلك العودة الى الوطن

وقد يكون سبب عدم عودتهم انهم درسوا في جامعات غير مشهورة على حد رايهم ـ مما يؤدى لعدم ايجاد عمل مناسب لهم بمؤهلاتهم العلمية التي يحملونها نسبة الى زملائهم من خريجي الجامعات المشهورة هناك وذكروا ايضا بان الوطن لا يميز بين خريجي الجامعات لذلك فهم متساوون بغيرهم من خريجي الجامعات المشهورة الاخرى ، سواء كانت اميركية او بريطانية او غيرها وبذلك تتوفر لهم فرص ملائمة لمؤهلاتهم العلمية .

وهناك ١٢ ٪ من هؤلاء درسوا في معاهد علمية شهيرة ومعروفة في اميركا وكان بامكانهم البقاء دون عراقيل لكنهم فضلوا العودة الى الوطن لاسباب اما مادية او اجتماعية او مالية وقد اجمع الخريجون على ان الفرص المهنية عموما والمتعلقة بالاختصاص بشكل خاص تتوفر لهم في الوطن اكثر من الخارج على شحة التسهيلات العلمية في الوطن والمتوفرة في الخارج .

مما تقدم يتضح بان الرغبة في البقاء في الخارج مشروطة بالعمل في حقل التخصص ترجع لدى المستفتين على الرغبة في العودة الى الوطن وهو في تقديري سبب مهم اخر لعب دورا في اتخاذ هذه الكفاءات لقرارها الحاسم في العودة حيث ان الذين درسوا في البلدان الاشتراكية لم يسمح لهم بالعمل فيها وان غالبية الدارسين في اوروبا الغربية عملوا اثناء الدراسة وبعد تخرجهم في اعمال لا تتعلق بتخصصهم . ثلاثة منهم فقط عملوا في وظائف تتعلق باختصاصاتهم وتحصيلهم العلمي ولكن برواتب اقل من اقرانهم من مواطني البلد . وان هناك شخصا واحدا فقط عمل براتب مساو لاقرانه من ابناء البلد ولكنه شعر بان مستقبله محدود لاسباب عديدة . كذلك نلاحظ ان الذين عملوا في مجالات تخصصهم في اميركا اثناء دراستهم شعروا بالغبن وانعدام العدالة الاجتماعية فيها مما دفعهم الى العودة ولكنهم ابدوا وجود الرغبة لديهم في البقاء المؤقت هناك اما للتدريب او لادخار بعض المال ليساعدهم في بناء حياتهم الجديدة في الوطن .

وثمة عامل اخر لعب دورا في تغريب الكفاءة او اعادتها ذلك العامل هو الحالة الزوجية وسأفصل ذلك مستعينا بالجدول التالي :

اميركا

العمر	غير متزوج	متزوج بدون اطفال	متزوج مع اطفال	المجموع
١٩ ـ ٢٤	١٧	٣	١	٢١
٢٥ ـ ؟	٣	٢٠	٢٤	٢٩
المجموع	٣١	٢٣	٣٩	٩٣

الدول الاشتراكية

العمر	غير متزوج	متزوج بدون اطفال	متزوج مع اطفال	المجموع
١٩ ـ ٢٤	١١	٢	٣	١٦
٢٥ ـ ٣٠	٢	٣	٥	١٠
٣٥ ـ ؟	ـ	ـ	١	١
المجموع	١٣	٥	٩	٢٧

اوروبا الغربية

العمر	غير متزوج	متزوج بدون اطفال	متزوج مع اطفال	المجموع
١٩ ـ ٢٤	١٢	١	٢	١٥
٢٥ ـ ٣٠	٤	٣	٣	١٠
٣٥ ـ ؟	٢	٢	٢	٦
المجموع	١٨	٦	٧	٣١

يتضح ان حوالي ٣٥٪ من مجموع المستفتين سافروا للدراسة في سن الرجولة المبكرة وهي السن التي تتراوح بين ١٩ ـ ٢٤ ومعظمهم غير متزوج ـ سبعة عشر منهم عادوا الى الوطن برفقة زوجات اجنبيات . واضافوا بأن الزواج بأجنبية قد زاد من تقصير حياتهم بعد عودتهم على الرغم من انهم اكدوا بأن زوجاتهم رحن بالعودة معهم قبل الزواج . وان خمس حالات من المتزوجين بالاجنبيات انتهت بالطلاق . كما اجمع هؤلاء على ان عامل الزواج اثر على العديد من زملائهم وشجعهم على البقاء في الخارج كما أبدى ستة من هؤلاء ندمهم على زواجهم باجنبية واربعة اكدوا بانهم سعداء بزواجهم ولكنه كان افضل لهم لو بقوا في الخارج والبقية الباقية منهم اكدت بانهم لم يندموا على زواجهم من اجنبية . وقد اكد هؤلاء بأن زوجاتهم لم يخالفهن في قرار العودة بل ان بعضهن لم يرغبن في مغادرة العراق وبخاصة اللواتي اجتزن مرحلة التكيف او التعلم وهي السنة الاولى عادة . ويلاحظ من يطلع على نتائج الفئة الثانية وهي الوسيطة فئة الاعمار المتراوحة بين ٢٥ ـ ٣٠ ان ١٧ منهم اغتربوا عزابا عاد ١١ منهم متزوجين باجنبيات وجاءت نتائج اسئلتنا لهم حول البقاء في الخارج مشابهة لنتائج زملائهم من ذوي الاعمار المبكرة المتزوجين باجنبيات اما الـ (٤٦) الذين تزوجوا قبل مغادرتهم الوطن فقد ذكر (٢٢) منهم وهؤلاء هم الذين انجبوا اطفالا بأن زوجاتهم اصبن بداء الحنين الى الوطن مما ادى الى ضرورة عودتهم الى الوطن بأسرع وقت . واما حالة الاربع والعشرين المتزوجين الذين لم ينجبوا اطفالا فانها تختلف تماما اذ ان الزوجة عادة اصغر عمرا وبسبب من عدم انشغالها بالاطفال اختلطت بالمجتمع الجديد فأتقنت اللغة وواتتها فرصة العمل وشاركت زوجها في كثير من الفعاليات الجامعية مما الهاها عن الحنين الى الوطن على عكس زوجات الـ (٢٢) الاولى اللواتي لم تواتهن فرص الاختلاط واتقان اللغة والعمل في المجتمع الجديد ، لقد اكد هؤلاء بان زوجاتهم كن سعيدات في البقاء في الخارج بل وحاولن تشجيعهم على البقاء .

وهكذا نرى بأن الحالة الزوجية تؤثر على عزم المغترب وبصورة عامة يلعب السن دوره ايضا في ذلك لان صغار السن يسهل تكيفهم للحياة الجديدة على عكس زملائهم ممن هم اكبر سنا منهم ، ولدى استبيان ارائهم في الاسباب التي شجعت زملاءهم على البقاء والاسباب التي دعتهم وزملاءهم الى العودة اجمعوا على ان البقاء في الخارج يحقق الامتيازات التالية :

١ ـ محيط علمي اكثر تقدما يحفز على مواصلة البحث والتجريب وزيادة الخبرة .

٢ ـ الترقية والترفيع تعتمد بالدرجة الاولى على البحث المنتج والكفاءة الفردية .

٣ ـ ضمان الحرية السياسية او على الاقل احترام وجهات النظر المضادة وانتفاء الاضطهاد السياسي .

٤ ـ المستوى المعاشي الجيد الذي يحققه الفرد .

أما عن الاسباب التي تدعوهم الى التذمر من الحياة في الوطن كما يرونها :

١ ـ عدم الاستقرار السياسي .

٢ ـ الحواجز الاجتماعية .

٣ ـ شحة التسهيلات العلمية .

٤ ـ انخفاض المستوى المعاشي .

٥ ـ القيود المفروضة على المتزوج باجنبية .

وعن الاسباب التي تجبرهم على البقاء في الوطن فقد اكدوا :

١ ـ الروابط العائلية .

٢ ـ تربية الاطفال تربية عربية .

٣ ـ الايفاء بالعقود التي ربطوا بها لمؤسسات الدولة .

٤ ـ الوسط الاجتماعي العربي .

٥ ـ المستقبل المضمون في الوطن .

وحينما سئلوا عن اهم المشكل التي جابهوها بعد عودتهم افاد ٨٠٪ منهم بانها مشاكل السنوات الخمس الاولى المالية وصوبات التأقلم مجددا في الوطن . ولكن المتزوج بأجنبية واجه صعوبة اكثر حيث ان الضغوط الاجتماعية والنفسية في الكثير من الحالات كانت اشد عليه من غيره ، كما اكد الجميع على ان المشاكل العلمية تزداد شدة يوما بعد يوم ...

والملاحظة التي اود ان اسوقها هي ان ما تقدم بخصوص المغترب العراقي يصح تعميمه على المغتربين العرب لاسباب عدة اهمها انتماؤهم القومي الواحد والتركيب الاجتماعي المتشابه والتطور السياسي المتقارب . وهكذا يمكن اجمال الضغوط التي يتعرض لها المغترب وتسبب تسربه بالتالي :

١ ـ الضغوط الاجتماعية .

٢ ـ الضغوط الاقتصادية .

٣ ـ الضغوط التكنولوجية .

الضغوط الاجتماعية :

ان نظرة سريعة على المجتمعات القطرية العربية والقوى الفاعلة فيها تكفي لان تهدينا الى جبهتين متصارعتين داخلها تحاول كل منهما ترويض الاخرى وجرها الى بساط الطاعة وهما تختلفان كما في القوة والعدد ونوعا في القيم والطموحات . هاتان الجبهتان هما جبهة الجيل القديم الذي تمترس في مؤسسات المجتمع الى حد التخمة ممسكا بمقاليد السلطة ، وجبهة الجيل الجديد ، النامي في قواعد المجتمع وخلاياه والذي يشكل ذوو الكفاءات جزءا اساسيا فيه باعتبارهم نتاجات الثقافة والعلم المعاصرين التي يتحصن الجيل الجديد بها . ومما لا يقبل الجدل ان قيم الجيل القديم لم تخرج من شق الارض بل تم استيرائها تقليديا ، وتبعا لذلك يمكن ارجاع جل القيم المتمكنة في المجتمعات العربية القطرية الحالية الى اصول قبلية تضرب في التاريخ الى مئات السنين . فما زال مبدأ (انصر اخاك ظالما او مظلوما) ساريا في كثير من مجتمعاتنا ، مترتبا عليه عدم اتاحة الفرص المتكافئة ماديا ومعنويا امام الجميع ، مما شكل ضغطا هائلا على الكفاءات ودفعها الى الهروب من الساحة بحثا عن مجتمعات اكثر انسجاما وراحة تقيمهم كفائيا على اسس علمية محايدة بصرف النظر عن انتماءاتهم العائلية او الوطنية .

الضغوط التكنولوجية :

ينبغي الاعتراف سلفا باننا فقراء تكنولوجيا وبخاصة في حقل مستلزمات البحث العلمي مما يشل قدرة المتخصص على ترجمة معرفته او كفاءته بشكل منجزات في حقل اختصاصه او تنمية مداركه العلمية باجراء التجارب او الابحاث باستمرار مما يؤدي بالتالي الى قتل الكفاءة العلمية التي يتمتع بها المتخصص ويدفع به الى الالتجاء الى المعاهد والمؤسسات الاجنبية التي توفر له ذلك . هذا اذا صرفنا النظر عن فقر مكتباتنا وشحوب علاقاتنا المكتبية في الخارج وعدم توفر الحوارات العلمية بين ذوي الاختصاص الواحد في الوطن وانقطاع العلاقات العلمية التي تساعد على التعريف بالمنجزات العلمية وعدم وجود حياة علمية نشطة .

الضغوط الاقتصادية :

مما لا ريب فيه ان العامل الاقتصادي يلعب دورا مهما في هذا المجال على الصعدين العام والفردي . فعلى الصعيد العام يتمثل في ضغطه على المؤسسة التي يعمل فيها المتخصص والتي غالبا ما تقع ضحية شرك الروتين الحكومي ، فتتحول من مؤسسة علمية متخصصة منتجة الى مؤسسة شأنها شأن المؤسسات الاخرى البيروقراطية في الدولة ، حيث ان رصد الاعتمادات المالية لتمويل الابحاث وشراء التجهيزات العلمية وتكاليف حضور المؤتمرات العلمية وايفاد المتخصصين ، عمليات مهمة للمحافظة على المستويات العلمية للمتخصصين وحماية كفاءاتهم . أما على الصعيد الفردي فكان انشغال المتخصص بالركض وراء تأمين مستلزمات حياته وحياة افراد عائلته ووقوعه في شباك الديون المالية والتفكير بايفائها سواء ما كان فيها لافراد المجتمع او مؤسسات الدولة ، غالبا ما يصرف ذوي الكفاءات عن تفرغهم لتطوير مستوياتهم ومتابعة دراساتهم مما يؤدي وبالتالي الى عدم انتفاع المجتمع منهم .

* * *

لقد حاولت خلال الفقرات الثلاث السابقة ان اصنف منافذ الكفاءات الى الخارج بايجاز ، ولكن قد يخطر على البال ان الحل الاساسي هو تغير المجتمع العربي جذريا بدءا بعلاقات الانتاج وانتهاء بالنظام القيمي باعتباره بناء فوقيا يترتب على القاعدة السابقة . وهذا صحيح ، الا ان هذا يشكل الطموح النهائي . وما التنبه الى مشكلة اغتراب الكفاءات العربية وضرورة جذبها وحمايتها الا سطح واحد لهذا الطموح سيساعد بلا شك في اسوأ الاحوال على تسريع الساعة لصالح موعد التغير .

نعود الى السؤال الثاني الذي شرحناه في البداية عن قطعية وكمال التشريعات التي خصصت لهذا الغرض . وللجواب اعود الى البديهية العلمية التي تقول بعدم وجود الكمال في غير المخيلة او كما عرفناها ورضعناها مع الحليب في الوطن وهي (لا كمال لغير الله) . لقد نصبت التشريعات على معالجة سطح واحد لاحد العوامل الثلاثة السابقة ، وقد طرح بشكل غامض تقريبا ، وهو العامل الاقتصادي الخاص بالفرد ذي الخبرة . وعلى الرغم من ان التسهيلات المالية المسطرة فيها هي ديون تسترد منه خلال فترة خدمته ، كانها ليست كافية لضمان مستوى الحياة الذي كان عليه خلا لفترة مكونه خارج الوطن . قد يختلف البعض معي في هذا الرأي ، ولكن الا يعتقد هؤلاء ان المعالجة الاحادية الجانب سلبية وذات مردودات عكسية في غالب الاحيان ؟ انني اعتقد ان اية معالجة لهذه المشكلة ينبغي ان تكون شمولية ، وفي تقديري انه لا بد من اجراء تعديلات شاملة في القوانين عموما او ـ على الاقل ـ تعديل الفقرات القانونية المتصلة بالوسط الثقافي عموما .

اجراءات لتخفيف الضغوط الاجتماعية :

١ ـ ضمان الحرية الاكاديمية داخل الجامعات والمعاهد العربية ، وذلك بان تمنح حق ادارة نفسها وتقرير الامور العلمية والمالية الخاصة بها ، على ان يرسخ ذلك ويصبح تقليدا عاما وكي يؤتي ثماره على المدى البعيد .

قد يقال ان ذلك مضمون قانونا في بعض البلاد العربية . ولكن ما هو مدى احترامه وتطبيقه من قبل المؤسسات العليا ؟

٢ ـ تؤلف لجان متخصصة للنظر في الخلافات التي تنشأ بين

المؤسسات العلمية من جهة والدولة من جهة اخرى ، واعني باللجان المتخصصة ان يكون اعضاؤها ذوي اختصاص علمي بشأن موضوع الخلاف ، سواء في الادارة او الاقتصاد او ادارة الابحاث او التخطيط لها في المستقبل .

٣ ـ يكون رأي اللجان المتخصصة معولا عليه في تقرير المسائل الفنية التي تعنيها سواء ما كان منها في الوزارات او مؤسسات التخطيط والاقتصاد .

٤ ـ تؤلف لجنة متخصصة للاشراف على شؤون الافراد في حقل الترقيات العلمية لتقيم منجزاتهم .

٥ ـ ان تحقيق الشروط السابقة قانونا وادارة ليس كافيا اذ لا بد ان ترافق ذلك حملات تثقيفية تنشر مبادىء الادارة الحديثة واساليب مواجهة المشاكل الحاصلة مواجهة علمية بين ذوي الشأن في المؤسسات والهيئات ونشر احترام العلم والكفاءات المتخصصة بينهم، وتعلم الابتعاد عن العصبية الفردية والفئوية والسياسية عند بحث الامور . وكذلك نشر احترام الكفاءة العلمية والتخصص العلمي .

٦ ـ نشر الوعي السياسي القومي بين تلاميذ المدارس وطلبة الجامعات ، الذين سيكونون خبراء وكفاءات المستقبل سواء اكانت كفاءات مهاجرة او مستقرة . وينطوي تحت ذلك شرح مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي يعانيها منها الوطن العربي وتبيان الحاجة الماسة الى الكفاءات العلمية والخبرات لمواجهة تلك المشاكل . ذلك بالطبع يتطلب التركيز والالحاح على مشاكل التنمية وضرورة مواجهتها بالعلوم المتخصصة وحاجة الوطن الام الى المتخصصين في ذلك ، حتى يصبح هذا هو تصور التلاميذ السائد لمهمتهم في المستقبل وينمي لديهم ارتباطهم بالوطن العربي وبمشاكله ومستقبله .

اجراءات لتخفيف الضغوط التكنلوجية :

ان اعتماد خطة شاملة للنهوض بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي وهيئات التخطيط القائمة في وطننا امر غاية في الاهمية ، ولا بد ان تشمل هذه الخطة النقاط التالية :

١ ـ بناء مكتبة علمية شاملة ووافية لكل جامعة او معهد علمي تحوي الكتب والنشرات العلمية والمجلات الهامة التي تصدر باللغات الاجنبية الرئيسية (انجليزية ـ روسية ـ المانية ـ فرنسية) . واذا لم يتوفر بناء مكتبات شاملة مستقلة لكل جامعة او معهد لاسباب اقتصادية وتنظيمية فلا بد ـ على الاقل ـ من بناء مكتبة واحدة من هذا النوع المتكامل في كل مدينة رئيسية في كل قطر (مثلا .. بغداد ـ القاهرة ـ الاسكندرية ـ دمشق ـ طرابلس ـ الموصل .. وهكذا) حيث تخدم تلك المكتبة كل الجامعات والمؤسسات العلمية والحكومية القائمة في المدينة المعينة .

٢ ـ تكملة لخدمة المكتبات المحلية المذكورة لا بد من اقامة اتفاقات تبادل واستعارة بين المكتبات المحلية في حالة عدم توفر مرجع او مقال علمي معين لديها .

٣ ـ تمد الجامعات ومعاهد الابحاث ـ وبسخاء ـ بما تحتاجه من تجهيزات علمية ومعامل سواء ما كان منها للتدريس او للبحث .

٤ ـ نرى ان يستعان في تحليل النقاط السابقة بخبرة بعض الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة في البلاد المتقدمة .

٥ ـ ان الاخذ بمبدأ الاجازة العلمية بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات والباحثين ورجال الادارة في المؤسسات الكبرى امر مهم واعني منح الباحث سنة كل ست سنوات خدمة مثلا كاجازة علمية بمرتب كامل يقضيها في احدى الجامعات او معاهد البحث في الخارج ، لكي يطلع فيها ويتعرف على مستوى البحث والعمل في المؤسسات العلمية المتقدمة بالخارج . ان هذا النظام مأخوذ به في كثير من البلاد المتقدمة ، واعتقد ان بلادنا العربية هي اكثر حاجة لمثل هذا النظام باوضاعها العلمية الراهنة .

٦ ـ عقد اتفاقات ثقافية بين جامعاتنا ومعاهدنا وبين جامعات ومعاهد متقدمة بالخارج تضمن تبادل المدرسين والباحثين في الفروع المختلفة . وكذلك للاستعانة بخبرتها في تخطيط برامج التدريس وخاصة برامج الدراسات العليا وكذلك الاتجاهات العامة للابحاث في بعض فروع العلم .

٧ ـ انشاء معاهد دراسات وابحاث متخصصة في الاوجه التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية ذات الاولويات بالنسبة للقطر العربي مع الاخذ بنظر الاعتبار حاجة الوطن العربي عموما . على ان يراعى تجهيزها تجهيزا سليما في ناحية الخدمات المكتبية والمعامل واتصالها بالمعاهد الاجنبية المقابلة كما مر سابقا .

٨ ـ انشاء معاهد مسائية تهتم بقضايا التعليم المستمر وتقدم دراسات فصلية في المواضيع العامة التي تهم عامة الشعب ، وكذلك في المواضيع الرئيسية والمستجدة التي تهم العاملين في المؤسسات وترفع من مستواهم المهني ادارة وهندسة وتعليما وغير ذلك ، على ان لا تكون من مهامها منح الدرجات العلمية لخريجيها حيث يترك ذلك للجامعات والمعاهد الرسمية .

اجراءات لتخفيف الضغوط الاقتصادية :

١ ـ تخصيص ميزانيات كافية لتمويل الابحاث وما يلزمها من تجهيزات استثنائية للمؤسسات وللباحثين انفسهم ، وكذلك تمويل اية أبحاث اخرى تساعد في اثراء دراسات الباحثين في مجالات تخصصهم .

٢ ـ تيسير الاجراءات ورصد المال لسفر المتخصصين لحضور المؤتمرات العلمية العالمية وتشجيع ذلك بكل الطرق . حيث ان المؤتمر العلمي يمثل اكثر الطرق اقتصادية للاطلاع على التقدم العلمي العالمي في مجال التخصص .

٣ ـ توفير المال للرحلات العلمية . وكذلك توفير المساعدات للطلبة الفقراء لشراء الكتب اللازمة لمتابعة المحاضرات .

وذلك حتى لا يضطر المدرس الجامعي اثناء محاضرته الى املائها عليهم، مما يضيع وقت المحاضر بدون طائل ، ويقلل من الوقت الباقي للتوجيه العلمي والشرح .

خاتمة :

يبدو من مطالعة هذا التقرير ان الاجراءات المقترحة لتخفيف مشكلة هجرة العقول في الوطن العربي هي ذات طابع شمولي وغالية

التكاليف ، ذلك صحيح ، ولكن لا بد من القول ان عودة بعض الخبرات العربية المهاجرة وتشجيع الخبرات المقيمة على البقاء في الوطن الام سيكون فقط احد المردودات الكثيرة فيها ، كما سيكون لهذه الاجراءات اذا نفذت باجتهاد ورقة واستمرار ـ اثر حاسم في تطوير وتقدم المؤسسات العلمية والاقتصادية القائمة ، وانشاء مؤسسات جديدة على اسس علمية سليمة . بل وفتح الباب لنهضة علمية عربية اضافة الى انها توظيف بعيد المدى للمال والجهد ليس في مجال عودة العقول المهاجرة الى الوطن فقط وانما في مجال اسهام عربي مبرمج وفعال في الحضارة الانسانية ايضا .

ملحق :

لقد حاولت فيما تقدم الايجاز في المعالجة وعلى الرغم من معرفتي بوجود بعض المقترحات التي اشرت اليها قيد التنفيذ في بعض الاقطار العربية الا انني اعتقد جازما انها لم تتبلور بعد . لذلك فان الالتفات الى تحصينها وتطويرها امر في غاية الاهمية . كما ان الاتجاه الجدي الى التعليم واعادة النظر في مناهج مختلف المراحل الدراسية بما يتوافق والمبادىء القومية وحاجة خطط التنمية القطرية والقومية والاهتما مبتدريس اللغات العالمية وبخاصة (الروسية ، الانجليزية ، الالمانية والفرنسية) والتشديد عليها باعتبارها لغة العلم المعاصر ، عوامل مساعدة في خلق نهضة عربية علمية .. هذا اضافة الى اصدار مجلات علمية متخصصة باللغات العالمية او تاسيس دار نشر عربية باللغات العالمية مهمتها الرئيسية نشر الابحاث والكتب العلمية .

وفي الختام لا بد من الاشارة الى اهمية احتضان الطلبة العرب غير المرتبطين بعقود مع حكوماتهم وتقديم التسهيلات المساعدة على اكمال دراستهم وضرورة تمتين ارتباطهم بالوطن عن طريق اطلاعهم على احداثه وتطوراته وتسهيل او تخطي الروتين الحكومي لدى تمشية معاملاتهم عامة ، لا كما هو عليه الان في معظم ممثلياتنا في الخارج ، مما سيخلق رد فعل حسنا لدى الطالب لانه يملك عقلا مفارنا بنتيجة حياته في مجتمع اكثر تطورا . هذا اضافة الى الضغط والمعاناة النفسيين اللذين يعيشهما الطالب العربي المغترب بفعل التضاد بين طموحاته وواقع الحياة الجديدة ومتطلباتها العالية وبين ما يمتلكه في الواقع من مساعدات وفرص عمل يسيرة لخدمة الوطن .

د . طارق يوسف اسماعيل

استاذ العلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية

في جامعة كالجاري بكندا

صدر حديثا

الفكر العربي
في معركة النهضة

تأليف الدكتور انور عبدالملك

« هذا الكتاب موجه في المقام الاول الى قطاع محدود من جمهور القراء في العالم العربي ، هو قطاع الجيل الجديد من شبابنا العربي في كل مكان ، شباب الريف والمدن ، شباب الفكر والعمل . شباب الانتاج والعلم والسلاح . ربما يجد فيه بعض رجال الفكر والعمل من جيلنا ـ الذي كان « على موعد مع القدر » ـ اسهاما في نهضتنا الحضارية . نقول « البعض » ، اذ ان منهج التنقيب عن مستقبل الفكر العربي في عصر النهضة الحضارية ، وهو المنهج النابع من تغيير الاطار المعرفي ـ وهو جوهر عملنا النظري القائم منذ ١٩٥٩ ، والمرتقب ، الا وهو تجديد الفلسفة الاجتماعية على ضوء تفاعل حضارات الشرق والغرب ـ نقول : ان هذا المنهج وذلك التجديد النظري يمتدان على وجه التحديد الى مرحلة الثورة الوطنية التقدمية من حركتنا الوطنية المتأقلمة في اغلب الاحيان في اجواء ثقافية ـ فكرية استشراقية ، او اممية ، او سلفية .

وهو كتاب يتصدى للاجابة على سؤال مركزي في تحركنا العربي المعاصر ، الا وهو : كيف يمكن ان نقيم علاقة جذرية ، عضوية ، متصلة ، بين تحركنا الوطني التحرري المتجه الى الثورة الاجتماعية والهدف الاشتراكي من ناحية ، وبين اقامة فلسفة تواكب هذا التحرك الذي فرض نفسه على العالم اجمع ، تكون ، على وجه التحديد ، فلسفة النهضة الحضارية في مصر والعالم العربي » . ـ من المقدمة ـ

منشورات دار الآداب — الثمن ٨٥٠ قرشا لبنانيا